كلمة وفد جمهورية العراق للدورة 20
لآلية الاستعراض الدوري الشامل
2014/11/3

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس حقوق الانسان المحترم

السيدات والسادة الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

- باعتزاز بالغ يشرفنا ان نكون هنا اليوم لتقديم التقرير الثاني عن واقع حقوق الانسان في العراق ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل الذي يتناول مجمل التطورات التي حدثت بعد استعراض تقريرنا الأول في شباط/فبراير 2010وماتم إنجازه من توصيات قبلت في حينها والتحديات التي رافقت التنفيذ ونغتنم هذه الفرصة بتقديم خالص الشكر والتقدير لمجلسكم الموقر والمفوضية السامية لحقوق الانسان وللدول التي شاركت بالحوار التفاعلي في الجولة الأولى وكذلك الدول التي قامت بتوجيه التساؤلات في هذه الجولة كل من (بلجيكا وليخنشتاين وهولندا وجمهورية التشيك وألمانيا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والمكسيك واسبانيا وسلوفينيا) وستتم الإجابة عن هذه التساؤلات في سياق عملية الحوار والشكر موصول لجميع الجهات التي ساهمت بتقديم الدعم الفني للعراق من اجل تنفيذ التوصيات وخصوصا البعثات الدولية العاملة في العراق .

- إنسجاما مع النهج الديمقراطي للعراق الجديد بعد تغيير النظام الدكتاتوري البائد فقد جرت وبنجاح انتخابات مجلس النواب العراقي ومجلس نواب اقليم كوردستان وانتخابات مجالس المحافظات وانتخابات مجالس محافظات اقليم كوردستان خلال الاعوام (2014/2013) وبمراقبه دولية ومحليه واسعه مع ترحيب اممي ودولي بنجاح الانتخابات ، وتم تمثيل مكونات الشعب العراقي من الأقليات في المجالس التشريعية من خلال كوتا خاصة بالمكونات ففي مجلس النواب تم اشراكهم بـ 8 مقاعد من اصل 328 مقعد عدد نواب الشعب العراقي موزعة على النحو التالي خمسه للمسيحيين وثلاثة لكل من (الشبك والصابئة والإ يزيدين) وتم توسيعها

بنسب اكبر بمجالس المحافظات اذ توزعت الكوتا في بغداد (4) مقاعد (مسيحي وصابئي وكوردي وتركماني) وفي نينوى (3) مقاعد (مسيحي وايزيدي و شبكي) وفي البصرة مقعد واحد للمسيحيين وفي واسط مقعد واحد (كوردي فيلي) .وفي الاقضية واحد من الصابئه في كل من البصره والعمارة و بغداد/ رصافه 2 وفي الموصل شبكي وايزيدي.

- ان الوفد المشارك في هذه الجولة يضم في تشكيلته عدد من ممثلي الوزارات و مجلس القضاء الأعلى وممثلين عن حكومة إقليم كوردستان للمشاركة في هذا الحوار التفاعلي رغم الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق في سياق العمل على مواصلة التعاون مع الاليات الدولية المعنية بحقوق الانسان، وكان من المفترض ان يترأس وفدنا السيد وزير حقوق الانسان و الذي كان حريصا على الحضور ولكنه وفي اللحظات الأخيرة وبسبب الظروف الحالية تعذر عليه ذلك.

- ان مشاركتنا ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل وفرت فرصة كبيرة لمراجعة مجمل التشريعات والسياسات والاليات الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الانسان وتبادل الخبرات وافضل الممارسات إذ ان جمهورية العراق بمؤسساتها كافة تولي اهتماما كبيرا لتحسين واقع حقوق الانسان.

سيدي الرئيس

- ان اعداد هذا التقرير جاء تماشيا مع المبادئ التوجيهية ومن خلال تشكيل لجنة حكومية برئاسة وزارة حقوق الانسان وممثلين عن (الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارات الخارجية، التخطيط، العدل، وزارة الدولة لشؤون المرأة وممثلين عن إقليم كوردستان) ، خضع التقرير الى عملية تشاركية واسعة أجرتها اللجنة المعنية بأعداده من خلال العديد من الاجتماعات وورش العمل والدورات التدريبية لأعضاء اللجنة و لنقاط الأرتكاز في الوزارات ذات العلاقة وإقليم كوردستان للتعريف بالآلية ، و ساهم مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان / دائرة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بإقامة دورة تخصصية لتعزيز قدرات الفريق الذي قام

باعداد التقرير و عقدت اللجنة اجتماعات تشاورية مع المفوضية العليا لحقوق الإنسان والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في إقليم كوردستان ومع المنظمات غير الحكومية في بغداد والاقليم.

- يتضمن التقرير قيد الاستعراض عرضا عن الاطار المعياري لحقوق الانسان في المنظومة الوطنية. فقد انضم العراق لفترة ما بعد مناقشة تقريرنا في الجولة الاولى الى:

- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاإنسانية او المهينة.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تم سحب التحفظ على المادة التاسعة من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة،

تم دراسة الانضمام الى اتفاقية حقوق العمال المهاجرين وافراد اسرهم وحاليا تخضع للمراجعة في مجلس شورى الدولة.

إضافة الى الانضمام الى الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل والاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن واتفاقية لاهاي الخاصة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للطفل واتفاقية حماية وتعزيز تنوع اشكال التعبير الثقافي وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة والميثاق العربي لحقوق الانسان ومعاهدة منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي واتفاقيّة حظر أسلحة تقليديّة مُعيَّنة يُمكِن اعتبارها مُفرِطة الضرر، أو عشوائيّة الأثر وهي واحدة من الصكوك الدولية المهمة في القانون الدوليِّ الإنسانيِّ .

- في إطار التزامنا بتقديم التقارير فقد تم تقديم جميع التقارير المتأخرة المتعلقة بالاتفاقيات الأساسية لحقوق الانسان والتي العراق طرف فيها وتم مناقشة تقريري العراق امام اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة في شباط 2014 وامام اللجنة المعنية بالتمييز العنصري في آب 2014 وتم تشكيل لجان وطنية لتنفيذ التوصيات التي نتجت عن الحوار مع هذه اللجان، وبانتظار استكمال مناقشة باقي التقارير امام اللجان التعاهدية المعنية.

- وفي الجانب التشريعات فقد صدرت للفترة التي أعقبت مناقشة تقريرنا في الجولة الأولى مجموعة من القوانين الداعمة في مجال حماية وتعزيز حقوق الانسان منها:

- قانون مكافحة الاتجار بالبشر.
- قانون حماية الصحفيين .
- وقانون ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة .
- قانون محو الامية .
- وقانون حظر الألعاب المحرضة على العنف .
- وقانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل .
- قانون المنحة الشهرية لمرضى العوز المناعي.
- قانون الحماية الاجتماعية.

- وصدرفي إقليم كوردستان عددا من القوانين منها قانون تعويض الموقوفين والمحكومين عند البراءة والافراج عام 2010 وقانون تنظيم المظاهرات عام 2010 وقانون حقوق وامتيازات المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة عام 2011 وقانون صندوق اعانة مرضى السرطان عام 2012 وقانون حق المؤلف والحقوق المجاورة عام 2012وقانون حق الحصول على المعلومات عام 2013.

- وفي مجال السياسات تم اعتماد مجموعة من الخطط الاستراتيجية الوطنية منها الاستراتيجية الوطنية لتخفيف الفقر والاستراتيجية الوطنية التربية والتعليم العالي والاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية وصحة الام والطفل وسياسة التشغيل الوطنية والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والاستراتيجية الوطنية لمحوالامية في العراق إضافة الى خطة التنمية الوطنية 2013-2017 وفي إقليم كوردستان تم اصدار قانون خاص لمناهضة العنف الاسري عام 2011تم اعتماد عديد من الخطط منها استراتيجية تحسين الحصول على تعليم عالي الجودة في الإقليم .

سيدي الرئيس

- تم انشاء العديد من الهياكل المؤسسية لحماية حقوق الانسان بعد المراجعة الأولى منها (محكمة لحقوق الانسان ومحكمة لقضايا النشر والاعلام ومحكمة للأسرة) وتم استحداث اربع محاكم مختصة بالعنف الاسري ومحكمة المنازعات الرياضية واستحداث شعبة في رئاسة الادعاء العام ترتبط برئيس الادعاء العام وتتلقى الشكاوى من المفوضية العليا لحقوق الانسان واستحداث وحدات النوع الاجتماعي في جميع مؤسسات الدولة. وفي إقليم كوردستان فقد أنشئ معهد للقضاة والهيئة المستقلة لحقوق الانسان والمجلس الأعلى للمراة واللجنة العليا لمكافحة العنف ضد المرأة واستحداث اربع محاكم خاصة لمناهضة العنف الاسري ثلاث من حكامها من النساء.

- تعمل هذه الهياكل إضافة الى الاليات الوطنية لحماية حقوق الانسان في العراق والتي تم ذكرها في تقريرنا في الجولة الأولى منها لجان حقوق الانسان في مجلس النواب ومجالس المحافظات والمفوضية العليا لحقوق الانسان مع وجود مؤسسات العدالة الانتقالية (مؤسسة الشهداء ومؤسسة السجناء السياسيين وهيئة المساءلة والعدالة وهيئة نزاعات الملكية العقارية).

- أصدر العراق ثلاثة تقارير وطنية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية أسهمت بتوفير إحصاءات رقمية عن المؤشرات الإنمائية للألفية وإظهار مدى القدرة على تحقيق

الأهداف الانمائية للألفية عام 2015. لقد تمكنت جمهورية العراق من تحقيق تقدم في مجال القضاء على الفقرالذي انخفضت نسبته من 23% عام 2007 الى19% عام 2012 وارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي الى90% عام 2011 بعد ان كانت 89% عام 2009 وبلغت نسبة التحاق الاناث الى الذكور بالمرحلة الابتدائية 0,94% عام 2011 وانخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 ولادة حية الى 17,4%عام 2013 بعد ان كانت 22 وفاة لعام 2012 وانخفاض كذلك معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة الى 22 وفاة لكل 1000 ولادة حية عام 2013 بعد ان كانت 28 وفاة عام 2012.

- وعلى صعيد حقوق المرأة وفي مجال تمكين المرأة على المستوى السياسي والحق في تولي المناصب العامة فقد بلغ عدد النائبات في مجلس النواب الحالي (83) امرأة من مجموع 328 عدد نواب الشعب ومن بين عضوات مجلس النواب الحالي هناك (22) امرأة حصلن على أصوات كافية للتمثيل البرلماني دون الاعتماد على نظام الكوتا مما يعكس تطور الوعي بقدرة المرأة بالإضافة الى تولي النساء في مناصب وزارية والدرجات الخاصة والقضاة وكذلك دخول المراة في وزارتي الدفاع والداخلية .

- تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة واستراتيجية النهوض بالمرأة وخطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الامن 1325 بشأن المرأه والسلام والامن ويعتبر العراق من أوائل الدول التي وضعت مثل هذه الخطط من اجل تنفيذ القرار من خلال الاستجابه لاحتياجات ومصالح المرأه في العراق

- وفي مجال التمكين الاقتصادي للمراة تم توفير القروض للمراة الريفية والعمل بمشروع النهوض بواقع المرأة الريفية عام 2011 وتخصيص نسبة 50% من التعيينات بالوظائف العامة للنساء وحسب الاحتياج بالإضافة الى شمولها بشبكة الحماية الاجتماعية لفئات الارامل والعوانس والمطلقات والنساء اللاتي ليس لهن معيل.

- وتسعى جمهورية العراق على ان يتمتع الاطفال بكامل حقوقهم الا انه يوجد جملة من التحديات والصعوبات في المقدمة منها (اطفال الشوارع، عمالة الاطفال، الزواج المبكر، الاطفال المهجرين، ويتم الاطفال، التشرد والتسرب من المدارس، والارهاب) .

- ولابد من الاعتراف ان الظروف التي تعرض لها العراق قبل وبعد احداث (2003)وما افرزته من نتائج غير مسبوقة تسببت في عدم الاستقرار الامني والسياسي والاجتماعي ، تركت اثارها على الطفل ولم نجد حلولا سريعة لتنفيذ حقوق الطفل كما حددتها اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين ، الا ان الجهات المختصة تعمل بشكل دؤوب ومتواصل للاهتمام بالتعليم والرعاية الصحية والحماية في سبيل الارتقاء في تنفيذ الاتفاقية من خلال تطوير الاطار التشريعي الذي يحمي الطفل وتشكيل مؤسسات تعنى بالطفولة واهتمت وزارة التربية بتشخيص الاطفال الموهوبين ورعايتهم في سن مبكرة من خلال دراسة اعدت لهذا الغرض عكست تطبيقات قبول الاطفال الموهوبين بالمرحلة الابتدائية في السنة الاولى (او) الثانية استثناء من شرط العمر لتمتعهم بقدرات عقلية تفوق عمرهم الزمني ونص قانون رعاية الموهوبين لعام 2001على ان تؤسس مدرسة واحدة في كل محافظة عندما يكون عدد الطلبة مناسبا وتهدف المدرسة الى :

أ. مواصلة تطوير شخصيته وبنائها من جوانبها كافة .

ب. تنمية مواهبه العلمية والبحثية بموجب مناهج خاصة .

ت. تشجيعه على توليد الافكار .

وتقوم وزارة الصحة بالاهتمام بالوضع الصحي للطفل بصورة عامة من خلال انشاء مستشفيات خاصة بالأطفال و مراكز خاصة بالصحة النفسية والعصبية ويعمل فيه كادر متخصص بالطب النفسي للاطفال والباحثين النفسيين بالاضافة الى كادر تمريض كما تقوم الوزارة بتنظيم دورات بالتعاون مع مؤسسات دولية وتشمل هذه الدورات :

- دورة العلاج السلوكي .
- دورة دمج الرعاية الصحية الاولية مع الصحة النفسية .
- دورة العلاج التحليلي للاطفال .
- دورة العلاج النفسي للاطفال .

- وفي مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فقد تم الانضمام الى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2013 كما صدر القانون (قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة) واستنادا لهذا القانون فالعمل جار على تشكيل هيئة لضمان حقوقهم. وتخصيص نسبة من الدرجات الوظيفية لهم في مؤسسات الدولة والعمل على تكييف المباني بما يتلائم مع احتياجاتهم وكذلك شمولهم بنظام الحماية الاجتماعية ودعم المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الاعاقة اضافة الى تطوير ودعم مراكز التدريب والتاهيل للأشخاص ذوي الاعاقة.
- لقد اتخذت حكومة جمهورية العراق عدة إجراءات تتعلق بحماية الأقليات منها تخصيص الأراضي لأبناء الأقليات لأنشاء دور عبادة جديدة وإعادة ترميم وبناء تلك التي تعرضت للأعمال الإرهابية وتعويض أبنائهم المتضررين جراء العمليات الإرهابية استنادا الى القانون رقم 20 لسنة 2009 وسن قانون يضمن تمثيلهم في مجلس النواب وفي مجالس المحافظات والاقضية والنواحي ولغرض حماية الأقليات من الاكراه على تغيير القومية صدر قانون رقم 83 لسنة 2012 والذي يعاقب على اكراه العراقي على تغيير قوميته بالسجن.

سيدي الرئيس

- لقد اولت جمهورية العراق اهتماما كبيرا بالتوصيات التي صدرت عن مجلسكم الموقر بعد الحوار التفاعلي للاستعراض الدوري في جولته الأولى وجعل تنفيذها جزءا من خطته الوطنية لحقوق الانسان التي اقرها مجلس الوزراء بموجب قراره

المرقم ((357))لسنة2011، ان الغرض الأساسي من وضع الخطة هو لتحسين تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العراق من خلال- :

1) وضع تحسين حقوق الإنسان في سياق السياسة العامة للدولة.

2) ان الخطة ستكون أداة للإدارة العامة السليمة والحكم الرشيد، وتقوي من سيادة القانون،

3) تشجيع بيئة من التسامح والانسجام بوجود التنوع الثقافي والاثني والقومي وتعزيز التلاحم الوطني.

4) تعزيز البرامج الفعالة في قطاعات التعليم والصحة والإسكان، والتغذية، والخدمات الاجتماعية، وإقامة العدل.

5) تحشيد مجموعة واسعة من الناس والمنظمات دعما لنشاط حقوق الإنسان مما يعزز الوعي الايجابي تجاه حقوق الانسان سواء داخل الحكومة أو في المجتمع الأوسع.

6) اتباع نهج شامل ومنظم أكثر تجاه حقوق مجموعات محددة أو ضعيفة، مثل النساء والأطفال والأقليات، وتضع لها مسارات أكثر فعالية للتصدي لها.

7) تعبئة الموارد المحلية والدولية من خلال برامج التعاون الفني .

سيدي الرئيس

- وترسيخا لمبدأ التداول السلمي للسلطة ونتيجة للانتخابات الديمقراطية التي جرت في 2014/4/30 فقد تم منح الثقه للحكومه العراقيه في 2014/9/8 وبمشاركة كافة مكونات الشعب العراقي والتي اعدت برنامجا حكوميا يتماشى مع ظروف العراق الحالية.

- لقد تم بناء الإطار العام للبرنامج الحكومي على مبادئ الدستور والثوابت الوطنية وما تضمنته خطة التنمية الوطنية الخمسية 2013 -2017 من متطلبات فضلاً

عن الاستراتيجيات الوطنية، القطاعية والمكانية. ومع الحرص الشديد للحكومة على الالتزام بإعداد وتنفيذ خطة شاملة تغطي مدة مسؤولياتها الممتدة حتى عام 2018.

- لقد حدد البرنامج الحكومي اساسيات العمل المستقبلي وفق المنطلقات التالية:

- تفعيل الادارة اللامركزية على المستويين الاداري والاقتصادي ، واعادة رسم العلاقة بين الدولة والنشاطات الاقتصادية والادارية والخدمية على اساس الدولة المُنظِمة بما يقتضي من اعادة النظر بالأدوار والمهمات والسلطات والصلاحيات لصالح المحافظات من جهة ،ولصالح القطاع الخاص والاستثمار من جهة اخرى ، وفقا لمبادئ الدستور والقوانين النافذة.

- الانطلاق بثورة إدارية لإعادة بناء مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية وفقا لمبادئ الإدارة الحديثة واستعمال التقنيات المتقدمة ونظام خدمة كفوء ،وتطبيق الحكومة الالكترونية لرفع الكفاءة والانتاجية وغلق منافذ الفساد.

- تعظيم الموارد المالية والاستخدام الأمثل لها ،بضمنها تقويم السياسات النفطية والمالية والضريبية والنقدية ونظام الموازنة العامة ونظام تخصيص الموارد وإجراءاتهاعلى اسس تنموية منصفة.

- تفعيل مبدأ المحاسبة والمساءلةعلى المستويات كافة من خلال وضع مؤشرات ومعايير لقياس وتقويم الاداء تستعين بها السلُطات التشريعية والتنفيذية والرقابية للوقوف على الأداء،والمحاسبة دورياً وسنوياً. ويقتضي ذلك تفعيل دورالجهات الرقابية التي ينبغي ان تخضع هي الاخرى للرصد والتقويم.

- الفصل بين المناصب السياسية والإدارية وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص القائم على أساس الكفاءة والجدارة ،وإبعاد المؤسسات التنفيذية عن التأثير السياسي لتحقيق مكاسب سياسية اوذاتية ،واحترام صلاحيات ومهام تشكيلات الدولة وفقا لقوانينها ، وما اقره الدستور في تحقيق التوازن بين مكونات شعب العراق في القوات

المسلحة والأجهزة الامنية، وتشكيل مجلس الخدمة الاتحادي لتنظيم شؤون الوظيفة العامة الاتحادية.

- التحول نحو مبدأ شراء الخدمة من القطاع الخاص أو المشترك خاصة في مجال الكهرباء والصحة والخدمات البلدية ، ويعتمد هذا المبدأ في القطاعات المختلفة كلما كان ذلكم مكناً.
- اعتماد المكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة المحلية والدولية في المجالات التي تتطلب الاستعانة بالخبرات سواء في التخطيط أو في المشاريع، وصولاً الى الشركات الرصينة بما يُفضي التنفيذ المشاريع على الأوجه الافضل.
- توسيع نطاق شمول أنظمة الضمان الاجتماعي والتقاعد، وتغطية ذلك للعاملين في القطاع الخاص وذوي الحرف والمهن والعاملين لحسابهم الخاص بما يحقق استقرار اجتماعيا وتخطيطاً أفضل لسوق العمالة وخفض معدلات البطالة.
- تفعيل خطة التنمية الوطنية 2013 -2017 وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية القطاعية والمكانية التي تم إقرارها سابقا بعد تكييفها في ضوء مستجدات الوضع القائم وتبنُي آليات مناسبة لمتابعة تطبيقها والالتزام بها.
- التعاون والتنسيق مع مجلس النواب في مجالات التشريع والرقابة ، وبما يمكّن السلطتين التنفيذية والتشريعية من اداء دورهما وتكاملهما من اجل تحقيق المصالح الوطنية وخدمة المواطنين.
- حصر السلاح بيد الدولة ، وحظر أي تشكيل مسلح خارج سيطرة الدولة حسب ما نصت عليه المادة(9/ اولاً / ب) من الدستور.
- الحرص على أن تؤدي القوات الأمنية واجباتها في حماية المواطنين والأبرياء وتفادي إلحاق الأذى بهم وبممتلكاتهم.

- الالتزام الصارم بمبادئ حقوق الانسان في مؤسسات الدولة كافة الأمنية منها بشكل خاص وحماية المواطن من الانتهاكات والتجاوزات والعمل على استكمال الموارد والقدرات اللازمة التي تمكّن مفوضية حقوق الانسان من تفعيل دورها.
- إخضاع الخلافات والقضايا المالية والإدارية والقانونية في المستويات الاتحادية والاقليمية والمحلية الى حكم الدستور والقانون من خلال الهيئات الاتحادية المختصة، دون اخضاعه للمزاجات او للتوافقات السياسية.
- إيلاء السياسة الخارجية اهمية خاصة تقوم على اساس المصالح المشتركة والتعاون المثمر، وبناء علاقات ايجابية لاسيما في الجانب الأمني، وتحشيد الموقف الدولي لمواجهة الإرهاب في العراق واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن تجريم الافعال الإرهابية والإبادة الجماعية التي يتعرض لها العراق.
- التزام الحكومة بالمبادئ الأساسية التي وردت في وثيقة الاتفاق السياسي بين الكتل السياسية المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية التي اتفقت عليها الكتل السياسية واتخاذ ما يلزم بشأنها في المواد التي تتعلق بالحكومة على اساس المدد الزمنية المشار اليها ببنود الوثيقة ، المبنية على قاعدة (" الالتزام بالدستور والعمل بجميع مواده وبنوده من دون انتقائية ،وحل جميع الخلافات والمشاكل العالقة على أساسه باعتباره الجامع المشترك لكل العراقيين").
- أن ما آلت اليه ظروف عدد من المحافظات التي تعرضت للهجمة الإرهابية على أيدي عصابات داعش الإجرامية ، تقتضي تبنّي خطة عمل طارئة لمعالجة تداعيات هذه الهجمة لاسيما في مجال معالجة مشكلة النازحين سواء لجهة تأمين متطلبات معيشتهم وفي المقدمة تأمين السكن المناسب لهما ولتنظيم عملية التحاق ابنائهم في صفوف الدراسة في المراحل المختلفة ، كما يتضمن البرنامج الحكومي كشفاً تفصيليا للأولويات الاستراتيجية لعمل الحكومة خلال السنوات المقبلة.

سيدي الرئيس

- قامت المجاميع الارهابية ماتسمى بـ (داعش) والتي تاخذ من الاسلام غطاء والإسلام منها براء بمهاجمة الاراضي العراقية بتاريخ 2014/6/10 والسيطرة على بعض مدن من محافظات (نينوى ، صلاح الدين ، ديالى ، كركوك ، الانبار) مستغلة الوضع الامني غير المستقر في هذه المحافظات مستخدمة الاسلحة الثقيلة وبطريقة عدوانية ووحشية. مهددة الحق في الحياة لمئات الآلاف من المدنيين الابرياء بمختلف مكونات الشعب العراقي المؤلف من (العرب ,الكورد ،التركمان ، المسيحيين ، الايزيديين ، الشبك ، وغيرها من المكونات).

- وارتكبت هذه المجاميع جرائم وحشية تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية وجرائم حرب متمثلة بالمذابح البشعة والاعدام الجماعي للسجناء العراقيين والعناصر غير المسلحة من الجنود الاسرى ورجال الدين الذين يرفضون مبايعتهم وقتلهم ودفن الاحياء وسبي النساء وخاصة من ابناء المكون الايزيدي ، ومن الانتهاكات الاخرى لحقوق الانسان سارع تنظيم داعش الإرهابي الى انشاء سوق النخاسة لبيع النساء كالرقيق ، بالاضافة الى التهجير القسري والاعدام العشوائي والتعذيب والانتهاكات الجنسية ضد النساء والاطفال والزواج القسري بالاضافة الى هدم الاضرحة ودور العبادة والشواخص التاريخية والارث الثقافي.

- ان كيان داعش الإرهابي الذي يتخذ من الدين الإسلامي غطاء لأفعاله والإسلام منه براء والقائم على تكفير كل المخالفين بالراي المسلمين منه او غير المسلمين ان ما قام به من أفعال فاقت في وحشيتها كل التصورات ، حيث اعدم الإرهابيون رجال الدين في الموصل ممن لم يعلنوا الولاء للتنظيم واقتحموا سجن بادوش في الموصل في 2014/6/10 واقتادوا ما يقرب من الف سجين على أسس طائفية في مذبحه ترقي لمستوى جرائم إبادة جماعية لتصفيتهم كما قاموا بمهاجمة مدينة تلعفر التي يقطنها ما يقارب ثلاثمائة الف مواطن ومدن بشير و تازة التي يقطنها ما يزيد على مئة الف مواطن تركماني فقتلوا منهم الف مواطن بينهم مئة طفل فيما نزح الآخرون هربا من الإرهابيين الذين استباحوا أملاك النازحين وهدموا المراقد المقدسة وأماكن العبادة والمواقع الاثرية والنصب والتماثيل ، واستهدفوا السكان

المسيحيين في الموصل وسهل نينوى وهجروا اكثر من مئة الف مواطن منهم واستولوا على املاكهم وبيوتهم واعتدوا على عوائلهم وفجروا كنائسهم واجبروا من بقي منهم على تغيير ديانتهم او دفع الجزية اوالقتل واستولوا على اكثر من ست وعشرون كنيسة ودير واحرقوا الوثائق والمخطوطات التي مثلت الإرث الثقافي التاريخي لمدينة نينوى العريقة والممتد لآلآف السنين . ونفذ ارهابيو داعش هجوما مروعا على مناطق سنجار التي يسكنها الايزيدون العراقيون وقتلوا الرجال والأطفال واغتصبواالنساء وخطفوا حوالي سبعمائة امراة بيعت بعضهن بمزاد للرق مقابل اثمان بخسة وتم تهجير مايقرب من مئتين وخمسين الف مواطن ايزيدي بعضهم اخذ الجبل كملاذ له رغم ما يواجهه من الجوع والعطش والخوف من المجهول، كذلك اجتاح الداعشيون مناطق الشبك في الموصل وقتلوا منهم اكثر من الف وست مائة مواطن وتشرد اكثر من 400 الف مواطن ليصل مجموع النازحين من جميع مكونات الشعب العراقي الى اكثر من مليون وثمانمائة الف مواطن.

- وفي مجزرة يندى لها جبين الإنسانية قام كيان داعش الارهابي 2014/6/12 تعرف بجريمة (سبايكر) بأسر اكثر من 1700 عسكري منزوعي السلاح ومدنيين من قاعدة سبايكر العسكرية ونفذوا بهم جرائم قتل مشينة بإطلاق الرصاص عليهم وهم مكتوفي الايدي سواء على الراس مباشرة او في الظهر والقاء جثثهم في نهردجلة اوفي حفر كبيرة أصبحت مقابر جماعية وشواهد لواحدة من ابشع صور التنكيل الجماعي ، بما يمكن ان تكون جرائم حرب قام منفذوها ' الأشرار بتصوير بعض فصولها ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي امعانا بالجريمة وتحدي الراي العام كما حدث مع صحفيين وناشطين ومدافعين عن حقوق الانسان ، لقد شهد العالم في الأشهر الماضية كيف ارتكب هذا التنظيم الارهابي أبشع الجرائم ضد الانسانية من قتل وتهجير وإبادة جماعية وتطهيرعرقي طالت جميع مكونات الشعب العراقي من خلال المجازرالمروعة ، وخطف النساء وبيعهن كسبايا ، وهدم المراقد الدينية ودورالعبادة والصروح

الثقافية والتاريخية ، واضطهاد المكونات على أساس هويتها كالتركمان والكورد واستهداف الاقليات الدينية والمذهبية من الإيزيدية والمسيحية والشبك.

- لقد كان الدور الكبير للأجهزة الامنية والحشد الشعبي وابناء العشائر الذين لبوا نداء المرجعية الرشيدة بالجهاد الكفائي وتماسك وحدة الشعب العراقي بكافة اطيافه ودعم واسناد الدول الصديقة والشقيقة سواء في المجال العسكري او الانساني دور كبير في ايقاف او الحد من توسع عصابات داعش وخير مثال على ذلك هو صمود اهالي مدينة آمرلي و حديثة و الضلوعية وعلى سبيل المثال فان مدينة آمرلي التي يقطنها حوالي 17 الف نسمة من التركمان فقد حاصرها الارهابيون لمدة خمس وسبعين يوما منذ الخامس عشر من جزيران وحاول أقتحامها بقذائف المدافع والدبابات ، وقاوم سكانها طوال تلك المدة ولم يستسلموا ، لأنهم كانوا يدركون أن سيطرة كيان داعش الارهابي على مدينتهم يعني موتهم المحتم ، بسبب سمعة التنظيم الدموية ، وسوابقه في التعامل مع مناطق أخرى بالقتل وحرق الممتلكات.

سيدي الرئيس

- ان سلسلة من الانتهاكات الصادمة والخطيرة للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان كان تنظيم داعش الإرهابي والمجاميع المسلحة المرتبطة به قد إرتكباها بشكل واضح "على نحوٍ ممنهجٍ و واسع الانتشار" وقامت عدة جهات بتوثيق هذه الانتهاكات منها وزارة حقوق الانسان والمفوضية العليا لحقوق الانسان والهيئات والمنظات الدولية والاقليمية والمحلية.

- ان آخر الاحصاءات والتقارير المتوفرة لدى وزارة حقوق الانسان تؤشر أنه في النصف الأول من عام 2014بلغ عدد الشهداء 4123وبلغ عدد الجرحى 16625نتيجة للأعمال الإرهابية وتضاعفت هذه الأرقام بعد الهجمة الشرسة التي قام بها كيان داعش الإرهابي على مدينة الموصل وأجزاء أخرى من البلاد بعد 10/6/2014.

سيدي الرئيس

- أن هذا التنظيم الإرهابي ، وبإعلانهم ما يسمى لدولة الخلافة الاسلامية المزعومة أصبحت داعش بؤرة لجذب المتشددين والمتطرفين في الشرق الأوسط والعالم ولعل من أخطر مؤشرات هذا التحول هو ظهور جيل جديد من الارهابيين من حملة جنسيات مختلفة. نحن في العراق مصممون على تطهير أرضنا منهم ، ونؤكد لكم أن القضاء على الارهاب في العراق سيكون خطوة مهمة من اجل حماية المنطقة وتخليص العالم من هذا الخطر. وبتعاون ودعم التحالف الدولي ضد داعش يوكد ان العراق ليس وحدة في مقاتلة داعش اعداء الانسانية وبالتالي سيؤدي الى عودة النازحين الى بيوتهم ومدنهم ان حمايتهم وتخليصهم مسؤوليتنا جميعا.

سيدي الرئيس

- نشيد هنا بقرار مجلس الأمن المرقم ٢١٧٠ والصادر في شهر آب الماضي الذي دعا الدول الاعضاء إلى منع دعم وتمويل وتسليح إرهابيي داعش وجبهة النصرة والكيانات الاخرى المرتبطة بتنظيم القاعدة كافة ومنع تدفقهم إلى العراق وقرار مجلس الامن 2178 والذي دعا الى نزع اسلحة جميع المقاتلين الارهابيين الاجانب ووقف جميع الاعمال الارهابية المشاركة في الصراع المسلح وعدم ربط الارهاب باي دين او جنسية او حضارة.

- جاء انعقاد الدورة الاستثنائية لمجلس حقوق الانسان في الأول من سبتمبر /أيلول 2014 تعبيرا وتجسيدا لمبدأ التضامن الإنساني وعالمية حقوق الانسان وعدم قابليتها للتجزئة وتتقدم بالشكر لجميع الدول التي أعلنت تضامنها و تعاونها مع جمهورية العراق في حربه مع مجاميع الإرهاب التي استباحت الأرض والانسان في سابقة لم يشهدها التاريخ الإنساني . وعبر القرار النهائي للجلسة اعلاه عن القلق الدولي البالغ للانتهاكات المتزايدة والمثيرة لحقوق الانسان والتجاوزات والانتهاكات للقانون الدولي الانساني الناجمة عن الاعمال الإرهابية التي ارتكبها

كيان داعش الإرهابي والجماعات الإرهابية المرتبطة به بحق الشعب العراقي والتي تنطوي على القتل غير المشروع والاستهداف المتعمد للمدنيين والتهجير القسري والاعمال التي استهدفت اضطهاد الافراد على اساس الدين او المعتقد واعمال العنف ضد الافراد والاقليات العرقيه والدينيه وخاصه المسيحيين واليزيديين في الموصل والمناطق المحيطه بها بمافي ذلك سنجار , تلعفر ,بشير ,قرية امرلي , سهل نينوى و مناطق اخرى فضلا عن حصار المدنيين في القرى التي تسكنها الاقليات وعبر القرار عن بالغ القلق ايضا من الهجمات ضد المدنيين من قبل تنظيم داعش الإرهابي واعدام جماعي لعدد كبير من الجنودَ ورجال الدين العراقيين العزل فضلا عن الدمار المستشري من المعالم الاثريه والمعابد والكنائس والمساجد وغيرها من اماكن العباده والمواقع الاثريه ومواقع التراث الثقافي وكذلك الهجمات ضد الصحفيين والناشطين من قبل بكيان داعش الإرهابي والجماعات المرتبطه به.

- لاشك ان ما تعرض له العراق من ازمات كبيره بعد العاشر من حزيران من هذا العام أدى الى موجات نزوح تعد هي الاعنف منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وتشكل اكبر موجة نزوح في العالم العربي والدولي ، مما زاد من صعوبة وضع المعالجات لهذا النزوح انه كان مفاجئا وغير مسبوق وكثرة الاعداد وتجربة العراق الحديثة في التعامل مع كوارث من هذا النوع وعدم الاستقرار للعوائل في مكان واحد وسعة خارطة النزوح وتحركات كيان داعش الإرهابي في اكثر من مكان .

بعد اجتياح هذا الكيان لمدينة الموصل واستيلائه على مناطق قريبه من المدينه نزحت العوائل من تلك المناطق الى مناطق اخرى محاذيه لاقليم كوردستان وغيرها وازاء هذه الموجه من النزوح سعت وزارة الهجرة والمهجرين بالتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية للعمل على تخفيف حدة مشاكل النازحين وتوفير احتياجاتهم ان ازمة بهذا الحجم بحاجة الى جهد وطني ودولي لاجل وضع علاجات نهائيه للازمه –

- ان اعداد العوائل النازحة والمسجلة في وزارة الهجرة والمهجرين لغاية 2014/10/14 بلغت (436635)عائلة ولمعالجة أوضاع النازحين تشكلت اللجنه العليا للاغاثه والايواء بناء على قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (328) بتأريخ 2014/7/6 برئاسة السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ونيابة وزير الهجره والمهجرين والوزارات الخدميه ومحافظ بغداد وعضو مجلس محافظة نينوى وخصصت الامانة العامة مبلغ قدره ترليون دينار عراقي لغرض اداء مهمتهما في اغاثة وايواء العوائل النازحه من العمليات الارهابيه وتخويلها صلاحيات مجلس الوزراء في حدود عملها ومن اهم اجراءات اللجنه العليا :

1. تخصيص مبلغ مليون دينار عراقي لكل عائله نازحه وتتحمل وزارة الهجره والمهجرين الية توزيع المبالغ وفقاً للقانون والتعليمات والضوابط الحسابيه.

2. الاشراف ومتابعه عمليات الاغاثه والايواء وتشكيل غرف عمليات ميدانيه والموافقه على تخصيص سلف مستدامه لها لاغراض الاغاثه الطارئه واصدار تعليمات والتوجيهات بهذا الصدد والايعاز بالتعاقد المؤقت وايجار القاعات ومنافذ التوزيع وتنسيب الموظفين لدعم الجهد الاغاثي وتوزيع المنح والمصادقة على العقود التي تخرج قيمة تجهيزها عن صلاحيات اللجنه التنفيذيه وتنظيم زيارات ميدانيه لغرض المتابعة والإغاثة والايواء.

3. تخصيص مبلغ 33 مليار الى جمعية الهلال الاحمر والاوقاف والعتبات المقدسة لإغاثة العوائل النازحة.

4. تخصيص مبلغ (10) مليار دينار الى وزارة الصحة لغرض تقديم الخدمات الصحية للنازحين.

5. تشكيل خمس لجان فرعيه في محافظة الانبار لغرض تقديم المنح الاليه للنازحين فيها وتخصيص (10) مليار كدفعه اولى الى تلك اللجان .

6. دراسة الطلبات المقدمه من قبل المحافظات في انشاء المخيمات واماكن الايواء واحالتها الى اللجان الفنيه لغرض تنفيذ الممكن منها.

7 . تجهيز مطار المثنى واربيل بمواد الاغاثه الطارئه لغرض نقلها الى النازحين في جبل سنجار ولمدة اربعة ايام وبمبلغ (200) مليون دينار.

8. تخصيص مبلغ قدره (275) مليار الى اللجان الفرعيه في (18) محافظة كسلفة ماليه لاغراض الايواء.

سيدي الرئيس

- بناءا على ما تم عرضه من حالة حقوق الانسان في العراق ورغم التحديات التي نمر بها نؤكد على التزامنا التام بحماية وتعزيز حقوق الانسان والتعامل مع الاليات الدولية وتعاملنا مع التوصيات التي ستنتج عن هذا الحوار بحرص وبما يتناسب مع الدستور العراقي والتزاماتنا الدولية آخذين بنظر الاعتبار طبيعة المجتمع العراقي والظروف التي نمر بها وسنعمل على :

- إنشاء الية عمل وطنية لتنفيذ التوصيات المقبولة من قبل العراق والتي ستنتج عن هذا الحوار.
- تشكيل مجموعة من الاليات الوطنية لتنفيذ توصيات اللجان التعاهدية بعد مناقشة تقارير بلدنا الدورية ضمن آلية عمل اللجان التعاهدية المرتبطة بالاتفاقيات الأساسية لحقوق الانسان .

كما ونغتنم هذه المناسبة لنعرب عن شكرنا وتقديرنا لكافة الدول الشقيقة والصديقة التي قدمت الدعم للعراق حكومة وشعبا وعلى كافة المجالات العسكرية والإنسانية وفي المحافل الدولية لمواجهة خطر الارهاب واثره الكبير على التمتع بحقوق الانسان لكافة مكونات الشعب العراقي

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته